

## 7 - التعليق على القواعد لابن اللحام 61 رجب 3441هـ

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشبيخنا ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين امين رحمه الله تعالى القواعد - [00:00:01](#)

قال رحمة الله ومنها ان النوم المستثقل انا النوم المستثقل ينقض الوضوء لانه مظنة خروج الحديث. ولا يصح ان النوم مستثقل باعتبار النائم لانه مظنة خروج الحديث وان كان الاصل عدم خروجه وبقاء - [00:00:19](#)

وان كان الاصل عدم خروجه وبقاء الطهارة هذا المذهب المشهور وحکى ابن ابي موسى في شرح الخراقي وجها ان النوم نفسه ان النوم نفسه حدث لكن يعفى عن يسيره كالدم كالنوم - [00:00:41](#)

نعم ان النوم نفسه حدث لكن يعفى عن يسيره كالدم ونحوه واختار ابو العباس ان النائم لا ينتقض وضوعه اذا غلب على ظنه انه لم يحدث باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله - [00:00:56](#)

وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه. قال رحمة الله ومنها ان النوم المستثقل ينقض الوضوء النوم ناقض من نواقض الوضوء والنوم ليس ناقضا بذاته ولكن مظنة النقط النوم ليس حدثا ولكن مظنة الحديث - [00:01:14](#)

لكن المظنة تعطى حكم المئنة يقين النوم في ذاته ليس ناقضا ولكن ما كان مظنة للحدث لان النائم قد يخرج منه شيء ولا وهو لا يشعر اعطي هذا الظن حكم اليقين - [00:01:38](#)

قال لانه مظنة خروج الحديث وان كان الاصل عدم خروجه وقد اختلف العلماء رحمهم الله في ضابط النوم الناقض للوضوء على اقوال نحو ثمانية اقوال او اكثر واضح هذه الاقوال ما ذكره المؤلف عن ابن العباس شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله - [00:02:01](#)

ان الانسان ما دام متحكما في مقعدته بحيث انه لو خرج منه شيء لاحس به فان لومه لا ينقض الوضوء واما اذا فقد الاحساس بحيث انه لو خرج منه شيء لم يشعر به - [00:02:26](#)

فحينئذ يكون النوم ناقضا للوضوء اما الاول وهو ان النوم اذا كان يشعر بنفسه ويحس بنفسه لو خرج منه شيء فانه لا ينقض الوضوء فدليل ذلك ان الصحابة رضي الله عنهم - [00:02:46](#)

كانوا ينتظرون العشاء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى تتحقق رؤوسهم ويقومون ويصلون ولا يتوضأون وهذا دليل على ان نوم الانسان المتمكن لا ينقض الوضوء واما الدليل على انه اذا - [00:03:04](#)

زال الاحساس والشعور نقض الوضوء فقول النبي صلى الله عليه وسلم العين وكاء السهم فاذا نامت العينان استطلق الوكل وهذا دليل على ان العينين ما دامت مستيقظتين فان الوضوء لا ينتقض - [00:03:24](#)

فاذا نامتا استطلق الوداد وعلى هذا فالضابط في النوم الناقض الوضوء انه ما زال به الشعور والاحساس بحيث لو احدث لم يشعر بنفسه نعم احسن الله اليك قال رحمه الله - [00:03:45](#)

ومنها لو استأجر ارضا للزراعة وكان يعلم بوجود الماء وقت الحاجة اليه. صح وان غالب على الظن وجوده بالامطار او زيادة الانهار التزم به جزم في المغني وغيره بالصحة وفي التلخيص وجهان - [00:04:02](#)

طيب منها لو استأجر ارضا للزراعة من شروط صحة الاجارة معرفة المنفعة العين مستأجرة فاذا استأجر ارضا لزرع وهي لا تصلح للزراعة لم تصح الاجارة اذا استأجر عرضا لزرع وليس فيها ماء لم تصح الاجارة - [00:04:19](#)

لكن هنا يقول وكان يعلم بوجود الماء وقت الحاجة اليه صح بان انه استأجرها بمنفعة معلومة او مظنونة ولهذا قال وان غالب على النظر وحده بالامطار او زيادة الانهار صح - 00:04:39

الظن: وجوده بالامطار او زيادة الانهار صح - 00:04:39

اما لو استأجر ارضا ارضا للزراعة وليس فيها ماء او لا يمكن زراعتها بان كانت ارضا سابقة فلا يصح كما لو استأجر دارا منهدا السكنة المنفعة هنا وحدها بعدهما .نعم - 00:45:55

المنفعة هنا وجودها بعدها. نعم - 00:04:55

احسن الله لقاء رحمه الله. ومنها ان المصلي اذا غلب على خلنه وجود الماء اما اما في رحله او رأى خضرة او ركل او ركبا او موضعا قربيا عليه طير. وحب عليه الطلب رواية واحدة - 00:05:13

قربيا عليه طير. وجب عليه الطلب رواية واحدة - 00:05:13

رواية لا يجب وهي فان تييم ثم رأى ركبا يظن ان معه ماء - 00:05:30

رواية لا يجب وهي فان تيم ثم رأى ركبا يظن ان معه ماء - 30:05:00

او ما يدل على الماء وقلنا بوجوب الطلب بطل تيممه. ذكره ابو محمد وابدى احتمالا اخر لا يبطل تيممه وعبر ابو البركات في شرحه اذا رأى ركبا يعلم انه لا يخلو عن ماء لزمه الطلب فان حصل له والا استأنف التيمم - 00:05:50

اذا رأى ركباً يعلم أنه لا يخلو عن ماء لزمه الطلب فان حصل له والا استأنف التيمم - 00:05:50

طيب يقول ومنها ان المصلي اذا غلب على ظنه وجود الماء اما في رحله او رأى خضره او ركبا او نحو ذلك المصلي اذا اراد الانسان اذا اراد ان يصلى وليس عنده ماء فانه يجب عليه ان يتطلب الماء - 00:06:09

اذا اراد ان يصلی وليس عنده ماء فانه يجب عليه ان يطلب الماء - 00:06:09

فيما حوله وما كان قريبا منه فان طلب الماء حوله وقربه ولم يجد شيئا فله ان يتيمم فان تيتم ثم بعد تيتمه وجد الماء فلا اعادة عليه وهذه المسألة لها احوال كما فصل المؤلف - 00:06:25

وهذه المسألة لها احوال كما فصل المؤلف - 00:06:25

وهو ان يتيقن وجود الماء حوله او يغلب على ظنه وجود الماء او يتيقن عدم الوجود او يغلب على ظنه عدم الوجود او يكون متربدا  
فان تيقن وجود الماء وجب عليه الاجتئاد في طلبه - 00:06:47

فان تيقن وجود الماء وجب عليه الاجتهاد في طلبه - 00:06:47

وكذلك اذا غالب على ظنه واما اذا تيقن عدم الوجود او غالب على ظنه عدم الوجود فلا يجب وصورة ذلك لو نزل الى مكان ثم طلب الماء حوله فلم يوجد شيئا - 00:07:06

واجتهد ولم يجد شيئاً فصلى بنيم اذا دخل عليه وقت صلاة

يقول المؤلف رحمة الله ولو قطع الاماء فلا طلب رواية واحدة. الى قطع حزم انه ليس حولهما فحينئذ لا يطالب لان مطالبته طالب على ظنه انه لن يجد ماء - 00:07:25

الله اتعاب له الى فائدة قال ولو ظن عدمه وقلنا بوجوب الطلب - 00:07:43

أشهر الروايتين يحيى وذكر في الرواية لا يحب وهي اظهر والصواب انه اذا تيقن العدم او ظن العدم لم

طلب الماء - 02:08:00  
ظن الوجود وجب واما اذا تردد يعني كان عنده تردد هل يوجد او لا يوجد؟ فالاصل وجوب طلب الماء

رحمه الله ومنها ما ذكره ابو الخطاب في التمهيد في مسألة التبعيد بالقياس ان من اخباره بخصوص في طريقة وظن

ترك لزمه ترك المسير وهذا عمل بغلابة الظن. يعني هذا داخل تحت العمل بغلبة الظن. قال في مسألة التعبد بالقياس ان من اخبره بنصوص - 00:08:27

بنصوص - 00:08:27

في طريقه وظن صدق المخبر لزمه ترك المسير فمتهى غالب على ظنه صدق المخبر وانه صادق لثقته فيلزمه ان يترك المسير حفاظا على نفسه وما له وحرمة المسألة واضحة. نعم قال رحمة الله ومنها اذا قلنا على روایة اختارها ابو الخطاب وغيره يمتنع العام قبل

البحث عن المخصص - 00:08:51

احسن الله اليك عن المخصص فهل يشترط حصول فهل يشترط حصول اعتقاد فهل يشترط حصول لئلا مخصص؟ او بکفر. غلبة الظاهر. بعدهم. فيه خلاف. اختار القاضي. ايه بکفر الاها - 00:09:21

يُكفي غلبة الظن بعدهه. فيه خلاف. اختار القاضي أبو يكر الراوا - 00:09:21

وابن السريج وامام الحرمين والغزالى الثاني نعم يقول ومنها اذا قلنا على رواية اختارها ابو الخطاب وغيره يمتنع العام قبل يمتنعوا  
العمل ، ولا لا العما ، لابد يمتنع يمتنع العمل المقصود فـ ، كهف يمنع من مونجودة - 39:09:00

العمل ولا لا؟ العمل لابد يمتنع يمتنع العمل المقصود في كهف يمنع مين موجودة - 00:09:39

يمنع العمل عندك نسخة يقول في كاف يمنع ومقصوده يمتنع العمل قد يمتنع العمل بالعام قبل البحث عن المخصص وهذا على رواية

ولكن الصواب وجوب العمل بالعام فالعام اذا ورد اذا ورد لفظ عام - [00:10:01](#)  
فانه يجب العمل به على عمومه حتى يرد ما يدل على التخصيص فإذا ورد ما يدل على التخصيص فحينئذ يكون مخصصا له. اما ان  
ان نطالب بالبحث وردنا لفظ عام نطالب بالبحث عن ما يخصصه - [00:10:26](#)

او لفظ مطلق نطالبه بالبحث عما يقيده فهذا ليس شرطا بل يجب العمل بالعام على عمومه حتى يلتج ما يدل على التخصيص. نعم  
رحمه الله ومنها ما ذكره شيخنا في تعليقه على المحرر - [00:10:46](#)

انه يتعمين تقيد انه يتعمين تقيد اباحة النظر الى المخطوبة تعينوا انه يتعمين تقيد اباحة النظر الى المخطوبة بمن اذا خطب من اذا  
خطبها غالب على ظنه اجابته متى غالب على ظنه عدم الاجابة لم يجز نعم. وهذا متعمين - [00:11:06](#)

جواز النظر للمخطوبة. الاصل تحريم النظر الى المرأة الاجنبية. الاصل تحريم النظر الى المرأة الاجنبية ابيح ذلك للخاطب بما فيه من  
المصلحة ولكن متى يجوز الانسان او من اراد الخطبة؟ الخطبة متى يجوز له النظر؟ نقول اذا غالب على ظنه الاجابة - [00:11:30](#)

اذا غالب على ظنه الاجابة. واما مع عدم غلبة الظن فلا يجوز لان الاصل هو تحريم النظر للمرأة الاجنبية فلو ان شخصا مثلا وضيعا وانا  
اسأخطب او سأتقدم لخطبة فلانة - [00:11:52](#)

ابنة فلان من من من اشراف القوم وهو يعلم انه لن يقبل حينئذ نقول لا يجوز النظر. اذا اباحة النظر الى المخطوبة انما تقول لمن غالب  
على ظنه انه يجاب - [00:12:11](#)

هذا من العمل بغلبة الظن احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها للامام عزل القاضي اذا رايه امره ويكتفي غلبة الظن ذكره في الترغيب.  
نعم. ومنها للامام عزل القاضي اذا رايه امره يعني اذا ارتقاب في امره - [00:12:25](#)

اما لكونه عنده خيانة او يأخذ رشوة او يقبل هدايا او لا يحسن الحكم او غير ذلك من الاسباب. فاذا رأى الامام والامام هو الذي له  
السلطة العليا اذا رأى ان يعزل هذا القاضي - [00:12:43](#)

او نحو القاضي من موظف او وزير او غيره اذا اغتاب في امره فله ذلك لان الامر في في تعينه وفي عزله الى من يكتفي غلبة الظن  
الله لقاء رحمه الله ومنها انكار المنكر لا يسقط بظنه - [00:13:00](#)

لا يسقط بظنه انه لا يفيد هذا هو الصحيح من الروايتين. وجزم به القاضي في الجامع الكبير. والرواية الاخرى يسقط كاياسه على  
الصحيح من الروايتين طيب ومنها انكار المنكر لا يسقط بظنه ان لا يفيد - [00:13:22](#)

معنى انه لو رأى منكرا وغلب على ظنه ان صاحب المنكر قد لا يستفيد بهذا الانكار. او ان الانكار عليه لا يفيد شيئا  
فهل هذا يسقط عنه الانكار او لا - [00:13:38](#)

يقول المؤلف رحمه الله لا يسقط بظنه الا يفيد انه لا يفيد. هذا هو الصحيح من الروايتين وجزم به القاضي في الجامع الكبير والرواية  
الاخري يسقط كاياسه على الصحيح من الروايتين - [00:13:54](#)

والمنكر حينما يربد الانسان ان ينكره ايضا يتاتي في الصور اما ان يتيقن انه يزول كما لو كان له سلطة وولاية فيتعين الانكار واما ان  
يغلب على ظنه ان الانكار يفيد - [00:14:09](#)

فحينئذ يجب الانكار واما ان يتيقن انه لن يفيد ويتصور هذا فيما اذا تكرر الانكار عليه رأى شخصا على منكر فناصحه او انكر عليه  
ولكن لم يف ثم انكر عليه مرة ثانية لم يفيد - [00:14:27](#)

المرة الثالثة ايضا يبني على ما سبق وان الاصل انه من يستفيد؟ واما ان يغلب على ظنه عدم انه لا يفيد واما ان يكون متربدا  
فيجب بلا اشكال في ثلاث حالات اذا تيقن الافادة - [00:14:47](#)

واذا غالب على ظنه نفاده واما كان متربدا ولا يجب في حال وهو اذا تيقن عدم الافادة بقي النظر فيما اذا غالب على ظنه انه لا يفيد  
فهل يعمل بغلبة الظن - [00:15:07](#)

او يقال انه يسقط عنه. يقول المؤلف رحمه الله هذا هو الصحيح الجزم بأنه ينكر والرواية الاخرى يسقط كاياسه والتحقيق في هذا  
ان يقال هذا يختلف هذا يعني هذا الامر يختلف بحسب فاعل المنكر - [00:15:25](#)

فكما قويت غلبة الظن تأكيد الامر وكلما ضعفت تأكيد السقوط. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها لو خاف المصلي اجمل سور احسن ما يكون ومنها لو خاف المصلي هدم سور او طم - 00:15:48

خندق او تم خندق ان صلی امنا فله ان يصلی صلاة خائف ما لم يعلم خلافة. ذكره القاضي وقال ابن عقيل يصلی امنا ما لم يظن ذلك يقول ومنها لو خاف المصلي هدم سور - 00:16:11

الانسان يصلی تحت سوق وهو يخشى ان يهدم هذا السور او في خندق ويخشى ان يطمئن هذا الخندق لو صلی صلاة معتادة امنا فهل له ان يصلی صلاة الخوف او لا - 00:16:27

نقول هنا اذا اذا خاف فان تمكنا من تغيير محله وموضعه فهذا هو الواجب فان لم يتمكن نظرنا ان امكن ان يؤخر الصلاة ايضا قد لا يصلی في هذا الوقت. يعني يخشع هدم هذه السور - 00:16:43

يقول لي يذهب الى مكان اخر او يؤخر هذه الصلاة بحيث انه يجمعها الى ما بعدها لكن لو فرض ان جميع الاحتمالات لا يمكن فحينئذ هل يصلی صلاة خائف - 00:17:01

بمعنى وهو يصلی مثلا يتحرك و آآينظر او يصلی صلاة امن. قال ابن عقيل يصلی امنا ما لم يظن ذلك هذا هو المتوجه انه يصلی صلاة امن وحينئذ نقول له ان يلتفت لا حرج - 00:17:17

بمعنى انه مثلا وهو يصلی اذا كان يخشى له ان يلتفت يمينا وشمالا لاجل ان يطمئن احسن الله اليك رحمه الله ومنها ما ذكره ابن عقيل وغيره انه لا يجوز الاقدام على فعل لا يعلم جوازه - 00:17:34

وذكر بعض المالكية عدم الجواز اجماعا. ويتجه يجوز له الاقدام اذا ظن جوازه طيب منها ما ذكره ابن عقيل انه لا يجوز الاقدام على فعل لا يعلم جوازه وهذا الكلام في هذه المسألة - 00:17:52

يختلف باختلاف ما اراد فعله. يعني التحقيق ان يقال ان الكلام فيها يختلف باختلاف الفعل فان كان الاصل الحل والاباحة فله الاقدام وان كان الاصل المنع فليس له الاقدام فمثلا اراد ان يقدم على معاملة - 00:18:09

الاصل في المعاملات الحل والاباحة اراد ان يقدم على اكل حيوان والاصل في الحيوانات الحل والاباحة اراد ان يقدم على عبادة ونقول هنا الاصل في العبادات الحظر والمنع فالصواب والتفصيل وهو انه - 00:18:27

ان نقول له لا يجوز انه يجوز الاقدام على فعل ما لم يكن عبادة لأن الاصل في المعاملات والاعيان والعادات الحل والاباحة. نعم احسن الله الي قال رحمه الله ومنها انه لا يتتابع الامام في تكبير الجنائز اذا زاد على اربع اذا علم او ظن بدعته - 00:18:45 ورفضه لاظهار شعائرهم ذكره ابو الوفاء ابن عقيل محل وفاق طيب ومنها انه لا يتتابع الامام في تكبير الجنائز اذا زاد على اربع المشهور من المذهب وهو الذي عليه اکثر العلماء - 00:19:11

ان تكبیرات الجنائز اربع انها اربع تكبیرات وانه لا يزيد عليها وان ما جاء في الزيادة على ذلك فانه منسوخ لأن اخر الامر من نبي من النبي صلی الله عليه وسلم انه كان يكبر اربعا - 00:19:27

والقول الثاني مشروعية الزيادة على اربع لانه قد ثبت في صحيح مسلم ان النبي صلی الله عليه وسلم صلی على جنازة فكبر خمسا وكبر علي ابن ابي طالب على سهل ابن حنيف ست تكبیرات وقال انه بدري - 00:19:45

وهذا القول هو الراجح. انه تسن الزيادة على التكبیرات الاربع احيانا لكن اذا يقول المؤلف اذا علم او ظن بدعته يعني يعلم ان هذا الامام لم يزد الرابعة لم يزد على اربع اتباعا للسنة - 00:20:05

وانما هو ابتداع او كان رافضا ونحوه يقول لي شعائرهم ذكره ابو الوفاء ابن عقيل محل وفاق لاجل الا يوافقه في بدعته احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها اذا علم المذكي ان المدفوع اليه اهل للزكاة. وقال ابن تميم اذا ظن كره اذا ظن - 00:20:24

فيها اعلام اذا ظن كره اعلامه بها نص عليه احمد وقال بعض اصحابنا لا يستحب نص عليه ولنا قول باستحبابه وفي الروضة لا بد من اعلامه. وقال ابن تميم وعن احمد نحوه - 00:20:48

وان علمه اهلا لها ولكن من عادته انه لا يأخذ انه لا يأخذ زكاة فاعطاها ولم يعلمه لم لم يجزئ في قياس المذهب لانه لم يقبل لانه لم

يقبل زكاة ظاهراً. ولهذا لو دفع المقصود الى مالكه ولم يعلمه انه اهله لم - [00:21:07](#)

لم يبرا ذكره ابو البركات الحكم انه تميم هذا القول ولم يحكي غيره وقال فيه بعد طيب هذى مسألة مسألة الزكاة اه اذا علم المزكي  
ان المدفوع اليه اهل للزكوة. يكفي في دفع الزكوة - [00:21:29](#)

يكفي غلبة الظن فاذا غالب على ظنه ان المدفوع له مستحق الزكوة كفى ولا يشترط في ذلك اليقين لانه قد يتغدر او يتعرسر  
فاذا علم ان من دفع اليه الزكوة او من اراد نعم اذا علم ان هذا الشخص - [00:21:45](#)

الذى يريد ان يعطيه من الزكوة اهله للزكوة فهل يعلم فهل يعلم ويقول هذه زكوة او لا يعلم الجوف ان كان يعلم انه مستحق فلا  
يعلم لهذا قال فقهاء رحمهم الله من علم اهلية اخر كره اعلامه - [00:22:09](#)

من علم اهلية اخر كره اعلامه وعلوا ذلك بانها بانه يخجله فاذا كنت تعلم ان هذا الرجل مستحق للزكوة وانه يقبل الزكوة فلا حاجة  
تقول تفضل هذه زكوة. فاعطه ايها. لانك اذا قلت زكوة فربما - [00:22:32](#)

ولكن اذا اذا كنت تعلم ان هذا الشخص مستحق للزكوة واهل لان يعطى الزكوة ولكنه لا يقبل الزكوة حينئذ لابد من اعلامه لابد من  
اعلامه واخباره وعلى هذا نقول المدفوع - [00:22:52](#)

اليه الزكوة ان كان اهلاً ويقبل الزكوة فلا يعلم بل يكره اعلامه وان كنت تعلم انه لا يقبل الزكوة حينئذ يجب اعلامه واخباره  
لماذا؟ لانك اذا لم تخبره - [00:23:12](#)

وهو من عادته انه لا يقبل الزكوة لم تدخل في ملكه واذا لم تدخل الزكوة في ملكه لم تبرا ذمته المزكي ان تبرا ذمته مزكي. ولهذا قال  
المؤلف رحمه الله لانه لم يقبل زكوة ظاهرا - [00:23:33](#)

عندنا شخصان الان زيد وعمرو انت تعلم ان زيداً مستحق للزكوة وانه يقبل الزكوة. فاعطه ولا تقل هذه الزكوة الثاني عمرو هو اهل  
لزكوة المستحق لكن يتعرف ولا يقبل حينئذ اذا اردت ان تعطيه لابد تقول هذه زكوة - [00:23:52](#)

لماذا لانه اذا اذا لم تعلم هنا الزكوة فقد يقبلها على انها هدية او هبة او نحو ذلك. فلا بد من لابد من اعلامه. حتى فعلى هذا لو  
اعطيته على انها ليست على انها زكوة وهو قبضها على انها ليست بزكوة. ومن عادته ان لا يأخذ الزكوة لم تبرا ذمتك - [00:24:13](#)

لا تدخل في ملكها قال ولهذا لو دفع المغصوب الى مالكه لو دفع المغصوب الى مالكه ولم لو دفع المقصود يعني الغاصب لو دفع  
الغاصب يعني المغصوب الى مالكه ولم يعلمه انه لم يبرا ذكره - [00:24:37](#)

بركات مثاله غصب شاة من شخص شاة ثم دعا الغاصب المغصوب على هذه الشاة دعوة ودعوة على غداء او عشاء اطعنه من هذه  
الشاة واكلها كلها هل يبرا او لا؟ نقول لا يبرا لان المغصوب لان المالك اكلها على انها - [00:24:53](#)

هدية هدية وضيافة ولا على انها هي عين ما له ولهذا قال ولم يعلموا انه لم يبرا ذكره ابو برکات وحکی ابن تمیم هذا القول ولم  
يحکی غیره وقال فيه بعد - [00:25:23](#)

احسن الله الي قال رحمه الله ومنها اذا تبع الجنائزه منكر ومنها اذا تبع الجنائزه منكر فهل يتبعها وينكره بحسبه؟ دعها هل يدفعها؟  
احسن اليك فهل يتبعها وينكره؟ وينكره بحسبه او يحرم عليه او او يحرم عليه ان يتبعها - [00:25:38](#)

في المسألة روایتان وصحح جماعة الثاني وابو العباس الاول قال صاحب المحرر ولو ظن انه ان ولو ظن انه اتباعها ازيل المنكر  
لزمه اتباعها على الروایتين ويعاير بها طيب ومنها اذا تبع الجنائزه منكر. اذا كانت هذه الجنائزه يتبعها منكر - [00:26:02](#)

اما اصوات المنكرة او نحو ذلك من المنكريات فهل يتبعها وينكر؟ بحسبه او لا مثال ذلك على جنائزه في المسجد وهذى الجنائزه اذا اذا  
ذهبوا بها للمقبرة يصحبها امور منكرة - [00:26:27](#)

من من من دعاء غير الله او استغاثة بغير الله او نحو ذلك فهل هذا الرجل يتبع هذه الجنائزه يذهب ويتبعها تحصيل الاجر وينكر او  
يحرم عليه ان يتبعها ان يتبعها لان فيها منكرا - [00:26:46](#)

يقول في المسألة روایتان وجه الروایة الاولى انه يتبعها لان في اتباعه لها فائدتينفائدة الاولى انكار المنكر والفائدة الثانية  
تحصيل الاجر والثواب وهذا هو الصحيح وهو قياس المذهب - [00:27:02](#)

كما قالوه في الدعوة الانسان لو دعي الى وليمة وكان ويعلم ان فيها منكرا وقادرة على تغيير المنكر. قالوا فتوجب الاجابة لماذا؟ اجابة للدعوة وانكارا للمنكر فإذا كان يعلم من نفسه انه يتمكن من انكار هذا المنكر - 00:27:24

وحينئذ تجب فحينئذ يتبعها. اولا لانكار المنكر وثانيا تحصيلا للاجر والثواب وجه الرواية الثانية فهل يتبعها وينكر بحسبه؟ وجريمة الثانية قول الله عز وجل واذا رأيت الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم - 00:27:48

حتى يخوضوا في حديث غيره امر سبحانه وتعالى بالاعراض ولكن القول الاول اصح كما صححه ابو العباس شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وعلى هذا نقول اذا تبع الجنaza منكر - 00:28:07

فانه يتبعها وينكر بحسب طاقته ولو لم يكن من ذلك الا ان يقل المنكر لانه اذا انكر فاما ان يزول واما ان يبقى واما ان يخف وهو رابح بكل حال - 00:28:25

فازال المنكر الحمد لله وان خف المنكر فكذلك وان لم يزل يزل المنكر لا زال باقيا فقد ادى ما وجب عليه من الانكار. نعم ويکفي ان ان يعلموا ان انه باهذا الامر منكر - 00:28:43

احسن الله اليك رحمه الله ومنها من دفن في ومنها من دفن في مقبرة مسبلة ثم اريد حفر قبر ليدفن غيره قال الامامي ظاهر المذهب انه لا يجوز وقال القاضي وغيره لا بأس به اذا كان الميت قد بلي. قد بلي احسن الله اليك قد بلي - 00:29:04  
ومراده اذا غالب على ظنه ولها ذكر غير واحد يعمل بقول اهل الخبرة وبعضهم عبر اذا علم ان الميت قد بلي ومراد والله اعلم طيب يقول من دفن في مقبرة مسبلة يعني موقوفة - 00:29:28

ثم اريد حفر قبر يدفن غيره الى اخره الاصل ها ثم اريد حفر قبر ليدفن غيره طيب اه الاصل ان كل ميت السنة والاصل ان كل ميت يفرد في قبر مستقل - 00:29:45

ولا يجوز ان يجمع في القبر بين اثنين فاكثر الا ان تدعو الضرورة او الحاجة الى ذلك فمن الحاجة او الضرورة كثرة الموتى كما لو حصل نسأل الله العافية وباء - 00:30:09

وصار الناس يموتون جماعات ويشق عليهم ان يدفونوا كل ميت على في قبر مستقل ومنها ايضا من الاسباب الجمع صعوبة حفر القبر كما لو كانت المنطقة المنطقه جبلية - 00:30:26

ويشق عليهم ان يحفروا لكل ميت قبرا ومنها ايضا ضيق المكان كما لو كان المكان ضيقا ويشق ان يعني ولا يمكن ان يفرد كل ميت في قبر فحينئذ يجمع - 00:30:47

بين يجمع في القبر بين اثنين فاكثر اذا لا يجوز ان يجمع في القبر الواحد اكثر من ميت الا ان تدعو الضرورة الى ذلك او الحاجة ولكن متى يجوز؟ قد لا بأس اذا كان - 00:31:03

لا بأس اذا الميت اذا كان الميت قد بلي يعني صار رميا وهذا الظن يختلف باختلاف الاراضي الارضي التي تكون قريبة من البحر الارضي ملحية او المالحة بيلي سريعا نعم - 00:31:23

والارضي التي دون ذلك يتأخر وهذا ايضا ليس له علاقة بصلاح الميت او عدم صلاحه. يعني بعض الناس يكشفون القبر فيجدون الميت بحاله. يقول هذا دليل على الصلاح او يجدونه صار رميا. يقول هذا دليل على انهم غير صالح. يقول هذا غير صحيح - 00:31:48

هذا لا يصح لأن كون الميت بيلي ويكون رميا هذا يختلف بحسب الارض التي هو فيها كما ايضا اه كون الميت عند موته يكون وجده مظلما على سوء خاتمته - 00:32:14

او انه مستنير يدل على حسن خاتمته. ايضا هذا ليس دلالة الانسان قد يموت بارتفاع ضغط هذا مشاة الانسان اذا مات بسبب ارتفاع ضغط سكتة قلبية انه ان وجده يكون - 00:32:35

اسود وهذا مشاهد ولا نقول هذا الذي ارتفع عليه الضغط ومات انه غير صالح الامور ليست ليست عبرة العبرة بالعمل الصالح احسن الله اليك قال رحمه الله ومنها ان الميت - 00:32:53

غير الشهيد يجوز نقله الى مكان اخر لغرض صحيح هذا المذهب عندنا قال الصاحب المحرر محل هذا اذا لم يظن تغييره او تغيره طيب ومنها ان الميت غير الشهيد يجوز نقله الى مكان اخر وانما قال غير الشهيد - [00:33:11](#)

لان الرسول عليه الصلاة والسلام امر بقتل احد فدفونا في مصارعهم يجوز نقله الى مكان لغرض صحيح اذا دعت الحاجة او الغرض الصحيح لنقله فلا حرج من الغرض الصحيح ان يكون هذا الميت - [00:33:32](#)

قد دفن وحده في موضع واحتاج الناس الى فتح طريق يعبروا او ليمرروا وينتفعوا. واعتراضهم مثل هذا القبر وكان عليهم مشقة في بقائه فحينئذ يجوز نقله فاذا كان هناك غرر صريح فلا حرج في نقله والا فالاصل انه يبقى - [00:33:49](#)

حيث دفن رحمة الله ومنها ما ذكره صاحب المحرر محل وفاق ان المرأة يحرم عليها زيارة القبور اذا علمت ان يقع منها حرام. لكن قال تأثم بطن وقوع النوح - [00:34:12](#)

يعني هذا محل وفاق ان المرأة اذا علمت ان ذهابها الى المقبرة سيقع منها امر حرام بالاتفاق اذا لم تعلم ذلك ما فيه خلاف من العلماء من قال انه يجوز - [00:34:33](#)

ومنهم من قال انه يحرم وهو الصحيح لعموم قول النبي عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور وعلى هذا فنقول زيارة المرأة للقبور لها حالة. الحالة الاولى - [00:34:48](#)

ان يعلم من حالها او ان تعلم من حالها انه يقع منها الامر حرام من النهاية ونحو ذلك من المنكرات فهذا حرام بالاتفاق حتى عند القائلين بجواز زيارة المرأة والحل الثانية ان لا ان لا يقول ذلك - [00:35:01](#)

ما فيه خلاف العلماء من قال انه يجوز ومنهم من قال انه يحرم وهو الصحيح لعموم قول النبي عليه لعن زائرات القبور وعلى هذا فنقول فقد لعن زائرات القبور وفي اظن زوارات القبور - [00:35:24](#)

قال رحمة الله ولا فرق بين النوع وغيره من العلماء من حمل زوارات على ان هذا ان النهاية اذا كانت تكثر يقول اللفظ الآخر زائرات الله لقاء رحمة الله ولا فرق بين النوح وغيره من المحرمات - [00:35:41](#)

فاما ان يعمل بالظن مطلقا او بالعلم مطلقا. فالتفريقة لا وجها لها مع انه هو وغيره لم يحرم لم يحرم مع انه هو وغيره لم يحرم دخول الحمام الا مع العلم بالمحرم - [00:36:11](#)

سبعة وستين ايه نعم قبل الدفن ما في اشكال قبل ما نقول نقله لكن مثلا المفروض ان ان مثلا طريق معترض مقبرة فيها مثل قبور خمس قبور عشر قبور فيجوز نقلها اذا دعت الحاجة او المصلحة لذلك - [00:36:28](#)

اي نعم هذا يجب قد يجب وقد يستحب ما في بأس حتى ننسى بس محارمهم يتبعهم ينصحهم يتبعها وينصحها هذه تخفف عن الميت نبدأ الثانية ان شاء الله - [00:37:01](#)